الموجَز الثالث لسلسلة مؤشر العَودة المواضيعية

النزوح الثانوي: استقصاء النزوح الثانوي بعد محاولة العودة في العراق

شباط ٢٠٢٠

توفّر السلسلة المواضيعية لمؤشّر العَودة تحليلاً منفرداً ورؤى حول معاييرٍ محددة، وتوزيع تلك المعايير عبر المناطق المتأثرة بالصراع في العراق، وكيفية توافقها ضمن السياق الذي جُمِعَت فيه.

المنظّمة الدوليّة للهجرة في العراق IOM

RE-DISPLACEMENT THEMATIC REPORT

بعد أكثر من عامين من هزيمة داعش عسكرياً، عاد حوالي أربعة ملايين ونصف نازح إلى مناطقهم الأصلية عبر ثماني محافظات في العراق. يقيس مؤشر العودة شدّة الظروف المادية والاجتماعية في المواقع التي يعود إليها النازحون. ويركز هذا التقرير الثالث من سلسلة التقارير المواضيعية، على ديناميكيات ودوافع النزوح الثانوي. ويُعرّف النزوح الثانوي بأنّه «اضطرار الأشخاص الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية إلى النزوح منها مرة أخرى، بسبب غياب الحلول المستدامة، وعادة ما ينزحون إلى موقع النزوح الأول أو إلى موقع آخر». وعلى الرغم من بعض التحسّن التدريجي في ظروف مناطق العودة في العراق، إذا بقيت ظروف مناطق الأصل سيّئة لفترة طويلة من الزمن، أو تعرضّت لتدهور مفاجيء، فمن شأن ذلك أن يؤثر على العودة المستدامة. وهذه هي السياقات والظروف التي قد تواجه أُسَر العائدين وتضغط عليهم باتجاه النزوح مرة أخرى. ويستعرض هذا التقرير، عوامل الدفع المؤثرة ومدى تأثيرها، في جَعل موقع ما، يدفع بساكنيه إلى النزوح منه ثانية، عن طريق الربط بين البيانات عن مواقع النزوح الثانوي وبين معايير مؤشّر العودة على الظروف المادية والاجتماعية لتلك المواقع. ويعرض هذا التقرير، على وجه التحديد:

- الظروف المحيطة بقرار النزوح مرة أخرى بعد العودة، من خلال تحليل الديناميكيات والتوجهات العالمية الأخرى.
- عدد النازحين في العراق الذين نزحوا ثانية بعد العودة، على مستوى المحافظات والأقضية.
- لمحة عامة عن دوافع النزوح الثانوي في العراق، باستخدام معايير مؤشر العودة في جولته السابعة (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٩).

النتائج الرئيسية

- عادة ما تتضمّن عملية النزوح الثانوي ما يأتي؛ أولاً، قرار محاولة العودة إلى منطقة الأصل حيث الظروف ليست مواتية وغير مستدامة على الأرجح. وثانياً، قرار النزوح مرة أخرى نظراً لعدم القدرة على تحقيق حلول دائمة عند العودة. ومن شأن تحليل ودراسة الحالات المختلفة على صعيد العالم أن يفسّر هذا النوع من النزوح. إذ عادة ما تعتبر المعلومات الخاطئة عن منطقة الأصل، والعودة غير الطَوعية، وظروف العودة السيئة والقاسية، والعنف المتجدد، عوامل سياقية وظرفية مهمة تؤثر على هذه العملية. وعلى غرار الحالات العالمية الأخرى، تفتقر العديد من الأسر العائدة إلى معلومات دقيقة حول ظروف مناطقهم الأصلية أو مساكنهم أو الثغرات الأمنية الموجودة، ما يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى النزوح مرة أخرى.
- بين آذار ٢٠١٨ وكانون الأول ٢٠١٩، حددّت مصفوفة تتبع النزوح ٢٩٢ موقعاً نزحت منها الأسر بعد عودتها إليها. ووُجِدَت هذه المواقع بشكل رئيسي في ست محافظات، هي: نينوى (١٦٦ موقعاً) تليها الأنبار (٦٩) وكركوك (٢١) وصلاح الدين (١٨) وبغداد (١٦) وأربيل (٢). ومن بين هذه ال ٢٩٢ موقع يقدر عدد الذين نزحوا منها للمرة الثانية بحوالي ٦,١٧٤ أسرة (أو ٣٧,٤٤ شخصاً). حوالي ٦٠٪ منهم نزحوا ثانية إلى مواقع خارج المخيمات، بينما نزح ٤٠٪ إلى المخيمات.
- أكثر المعايير التي تفسّر النزوح الثانوي، هو دمار المساكن في منطقة العودة. تليه ثلاثة معايير أخرى، لكنها ذات تأثير أقل رغم أهميتها، وهي: وجود الأسر التي عادت إلى مناطقها الأصلية غير طوعيا، وعدم تواجد الجهات الأمنية بصورة كافية، والتوتّر العام في حياة المجتمع. أما تأثير الخدمات الأساسية وسبل العيش على النزوح الثانوي فمنخفض، ويرتبط على الأرجح بحقيقة أن هذه المعايير غالباً ما تعتبر أقلّ أهميّة من غياب الاستقرار الاجتماعي والأمن.

المنهجيّة

مؤشّر العودة، أداة مصمّمة لقياس مدى شّدة الظروف في مواقع العّودة، تمّ تصميمها من قائمة المعايير بالتشاور مع الجهات ذات الصلة من الشركاء وأصحاب المصلحة لبَيان سياق النزوح في العراق. ويستند مؤشر العودة على ١٦ معيار مُوّزع على مقياسين، هما: (١) سبل العيش والخدمات الأساسية، (٢) تصوّرات التماسك الاجتماعي والسلامة. ويبدأ المؤشّر من الصفر (استيفاء الظروف الأساسية للعودة) وينتهي بـ ١٠٠ (عدم استيفاء الظروف الأساسية للعودة). وتشير الدرجات الأعلى إلى ظروف معيشية أكثر قسوة للعائدين. يرجى الاطلاع على تقارير الجولتين الأولى والثالثة من مؤشر العودة لمزيد من التفاصيل حول المنهجيّة.[١]

تمّ جمع البيانات الخاصة بمؤشّر العّودة للجولة السابعة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ٢٠٢٠ عبر ٨ محافظات و٣٨ قضاءاً و١,٧٥٤ موقعاً في العراق. وبالنسبة لهذا التقرير، استُكمِلَت البيانات من مؤشر العودة ببيانات إضافية تم جمعها عن المواقع التي شهدت نزوح الأسر منها بعد عودتها حسب المعلومات الواردة من مزوّدي المعلومات الرئيسيين المحليين. وتم جمع هذه البيانات كل شهرين بين نيسان ٢٠١٨ وكانون الأول ٢٠١٩. وتظهِر تلك البيانات، المواقع التي شهدت نزوحاً ثانوياً، وعدد الأسر التي نزحت ثانية والأسباب المحتملة للنزوح الثانوي، حسب المعلومات الواردة من مزوّدي المعلومات الرئيسيين.

الجدول ١. قائمة مؤشرات العودة

المقياس ١: سبُل العيش والخدمات الأساسية	المقياس ٢: السلامة والتماسك الاجتماعي
دَمار المساكن	المصالحة المجتمعية
توفّر فرص العمل	وجود جهات أمنية متعددة
كفاية المياه	العودة المحظورة
تعافي وانتعاش الزراعة	سيطرة جهات أمنيّة غير حكومية على نقاط التفتيش
كفاية الكهرباء	الحياة اليومية العامة
تعافي الأعمال التجارّية والاقتصادية	الإشغال غير المشروع للمساكن الخاصة
الوصول إلى الخدمات العامة	وجود الألغام
إعادة تعيين موظفي الحكومة	مصادر العنف
نقاط المقياس ١ = ١٠٠	نقاط المقياس ٢ = ١٠٠
إجمالي مؤشّر العودة = متوسط المقياسين ١ و ٢	

١ متوفر على الموقع الالكتروني: http://iraqdtm.iom.int

المُقدّمة:

ما هو النزوح الثانوي بعد العودة؟

بعد أكثر من عامين من هزيمة داعش عسكرياً، عاد حوالي أربعة ملايين نازح إلى مناطقهم الأصلية، بعد التحسّن التدريجي الذي طرأ على ظروف المعيشة في مناطقهم. ورغم هذه التغيرات الإيجابية، فمن شأن استمرار سوء الظروف في مناطق الأصل لفترة طويلة من الزمن، أو تعرضّها لتدهور مفاجيء، أن يؤثّر على العودة المستدامة؛ وهذه هي السياقات والظروف التي قد تواجه أُسَر العائدين وتضغط عليهم باتجاه النزوح مرة أخرى.

يشير مُصطلح «النزوح الثانوي بعد العَودة» إلى «النازحين الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية، ولكنهم غير قادرين على الوصول إلى حلول مستدامة فيضطرون إلى النزوح منها ثانية، إمّا إلى موقع النزوح الأول أو إلى موقع آخر».[٢]

وعادة ما تجتمع هذه الحالات معاً في مفهوم واسع للنزوح الثانوي، رغم أنّ هذا المفهوم يشمل أيضاً ديناميكيات حركة النازحين الأخرى التي لا تنطوي على العودة، كحالات النزوح المتعاقب على مواقع مضيفة مختلفة.[٣] وهذه العوامل الإضافية، تجعل من صياغة تعريف محدد وواضح للنزوح الثانوي أمراً في غاية التعقيد. يعرض الشكل (١) تحركات النزوح الثانوي التي تنطوي على عودة.[٤] وهذه التحركات هي جوهر التحليل الذي يتطرق إليه التقرير.

الشكل (١): حالات النزوح الثانوي وعلاقتها بالنزوح بعد العَودة

يبتغي هذا التقرير، أن يستقصي بالتفصيل «النزوح الثانوي» ووصف دوافعه من حيث مفهومه وسياقه في العراق. وبعد هذه المقدّمة، يسلّط التقرير الضوء على التقديرات المتوفرّة لأعداد العائدين النازحين ثانية، والتي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة من خلال مصفوفة تتبع النزوح في الفترة بين آذار ٢٠١٨ وكانون الأول ٢٠١٩. وأخيراً، يربط التقرير بين البيانات المتوفرة عن التحركات على مستوى الموقع باستخدام معايير مؤشر العودة المرتبطة بالظروف المادية والاجتماعية في مناطق النزوح الثانوي، من أجل تحليل عوامل الدفع التي تلعب دوراً في تحفيز مثل هذه التحركات.

هذا التحليل حول النزوح الثانوي بعد العودة، هو المحاولة الأولى لتعقّب هذه التحركات بشكل منهجي من خلال مزوّدي المعلومات الرئيسيين في مناطق الأصل. والعقبة الرئيسية هي احتمال عدم قدرة التقرير على تعقّب كلّ تحركات النزوح الثانوي، نظراً لأن مزوّدي المعلومات الرئيسيين ليسوا على علم دائم بقرارات وتحركات كل أسرة، وبالتالي قد لا يبلغون عن حالة نزوح ثانوي. مع ذلك، تعتبر هذه النتائج الأولية مهمة، خاصة من حيث صلتها بعوامل أخرى في مناطق الأصل. إذ أنّ هذه العوامل مجتمعة توفر فرصة لفهم النزوح الثانوي بشكل أفضل في العراق، ومن ثمّ تحسين سُبل تصورّها وقياسها.

لماذا تنزح الأُسَر ثانية، بعد عودتها؟

حسب التعريف أعلاه، ينزح الأشخاص، الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية، ثانية عندما يفقدون الأمل في تحقق حلول دائمة لقضايا مناطقهم، وهي مسألة تتعلق عادة بسوء الأحوال المادية أو الاجتماعية في تلك المناطق. إنّ ديناميكيات التحركات هذه، ليست مقتصرة على العراق؛ فقد حدثت في دول عدة عبر العالم أثناء أزمات النزوح؛ منها على سبيل المثال، أفغانستان وكولومبيا والصومال وسوريا وغرب البلقان. وتسلّط هذه الحالات بعض الضوء على اتخاذ القرار بشأن هذه الفئة من النزوح الثانوي، وهي عملية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: أولاً، قرار محاولة العودة إلى منطقة الأصل، حيث الظروف ليست مواتية وغير مستدامة على الأرجح. وثانياً، قرار النزوح مرة أخرى نظراً لعدم القدرة على تحقيق حلول دائمة عند العودة.[٥]

تتسّم المرحلة الأولى من عملية اتخاذ القرار، بالقرار غير الناضج والعودة غير الطوعية إلى مناطق من شأنها أن تدفع بالأسر إلى النزوح مرة أخرى. وعادة ما يتم اتخاذ مثل هذه القرارات بسبب مجموعة من العوامل؛ أحدها هو قرار العودة إلى مناطق الأصل بناء على معلومات غير دقيقة (بما في ذلك توقعات النازحين الخاطئة عن تلقّي مساعدات عند عودتهم) ما يؤدي بهم إلى الندم والنزوح مرة أخرى.[٦] ومثل هذه المعلومات الخاطئة لا تأتي فقط من المعارف في والأقرباء في منطقة الأصل أو من وسائل الإعلام،[٧] بل تأتي أيضاً من تباين المعلومات الواردة من الجهات

٢ أقُّر تعريف النزوح الثانوي من قبل الفريق العراقي للتنسيق بين المجاميع ICCG (الإصدار السادس ، حزيران ٢٠١٨). يمكن العثور على الوثيقة في الملحق ١.

٣ يُشار إلى النازحين الذين ينتقلون إلى مواقع مختلفة أثناء نزوحهم دون محاولة العودة إلى مناطقهم الأصلية، على أنهم «المحرّكون». وهم جزء من تحليل خاص للمنظمة الدولية للهجرة، «الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين في العراق: التنقّل في النزوح» (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩).

٤ هاتان حالتان من أصل أربعة حالات مقدّمة في وثيقة ICCG المذكورة أعلاه والتي تشمل العودة، وهي الحالات الوحيدة التي يتطرّق إليها التقرير الحالي.

٥ المقصود بتحقيق حلول دائمة، هو أن الشخص النازح لم يعد بحاجة لأي مساعدة أو احتياجات حماية تتعلق بالنزوح، ويمكنه فضلاً عن ذلك التمتع بحقوق دون تمييز بسبب نزوحه. يرجى الاطلاع على إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة للنازحين (واشنطن العاصمة: IASC، نيسان ٢٠١٠).

٦ مركز سيفار والهجرة المختلطة، الأحلام البعيدة: فهم تطلّعات العائدين الأفغان (جنيف: مركز سيفار والهجرة المختلطة، كانون الثاني ٢٠١٩)؛ ديفيد تورتن وبيتر مارسدن، أخذ اللاجئين في رحلة؟ سياسة عودة اللاجئين إلى أفغانستان (كابول: وحدة الأبحاث والتقييم الأفغانية، كانون الأول ٢٠٠٢).

٧ مركز سيفار والهجرة المختلطة، الأحلام البعيدة؛ المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة، والتقصّي الاجتماعي، والاقتصاد السياسي من أجل النازحين في العراق (أربيل: التقصّي الاجتماعي، أيلول ٢٠١٩).

الفاعلة في المجال الانساني.[٨] وفي حالات أخرى، تضطر الأسر إلى العودة بعد طردهم من منطقة النزوح بسبب ظروف مجتمعاتهم المضيفة. وتشمل تلك الظروف، القيود على حرية حركة النازحين، والخوف الممنهج من الغرباء، والتهميش المجتمعي في المجتمع المضيف، [٩]أو السياسات التي تمارسها السلطات بالشكل الذي يخلق بيئة معادية للنازحين، تجبرهم فيما بعد على العودة إلى مناطقهم رغم سوء أحوالها.[١٠] زِد على ذلك كلّه، حاجة النازحين النفسية إلى العودة ولمّ شمل الأسرة.[١١]

في المرحلة الثانية، يكون قرار النزوح الثانوي ناجماً عن إقرار الأسر أن الظروف السيئة في مناطق الأصل تعيق إعادة إندماجهم. وفي بعض الحالات، يؤثر نقص سبل العيش أو الخدمات أو قضايا السكن (الدمار والضرر الجسيم والإشغال غير المشروع للمساكن) على هذا النوع من النزوح الثانوي.[١٢] وفي حالات أخرى، يلعب استمرار المخاطر الأمنية أو تجدد العنف دوراً رئيسياً في قرار النزوح مرة أخرى.[١٣] وقد تضطر الأسرة إلى النزوح الثانوي غير الطوعي إلى العودة بضغط من المجتمع أو السلطة أو الجهات الأمنية في منطقة الأصل، نظراً لاستمرار النزاعات فيها. هذه هي الأسباب الرئيسية بشكل عام، والتي سنتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً في هذا التقرير.

يجب الانتباه إلى مسألة هامة بشأن مغادرة منطقة العودة، تتعلق بالنيّة؛ حيث من الصعب التمييز بوضوح بين حالات النزوح الثانوي القسري أو غير الطوعي بسبب الظروف السيئة، وبين حالات النزوح الطوعي، أي النزوح بحثاً عن الأمان والرفاهية، سواء كان النزوح إلى منطقة الأصل أو إلى منطقة أخرى. ومع ذلك، قد تكون هذه الدوافع المختلفة بعيدة من حيث الواقع بالحلول العملية؛ لأن كل نوع من نوعي النزوح الثانوي سيتطلب توفير حماية تقوم على أساس حقوق الأسر في الحصول على حلول دائمة. وكذلك الحال بالنسبة للأسر التي تعيش في ظروف سيئة من شأنها أن تدفعها نحو النزوح مرة أخرى، لكنها لا تقدر على القيام بذلك.

البيانات عن النزوح الثانوي في العراق

نظراً لصعوبة تعقّب حالات النزوح الثانوي للأسباب المذكورة أدناه، فإنّ البيانات عن عدد النازحين في العراق الذين نزحوا مرة أخرى بعد العودة، متوفرة لكنها ناقصة. يتم الحصول على بعض البيانات فقط من مخيمات النزوح، كالمعلومات عن الأسر التي عادت إلى مناطقها الأصلية لكنها عادت إلى المخيمات بعد فترة؛ أو كحالات الأسر التي تسعى للحصول على مأوى في المخيمات بعد طردها من مناطق العودة.[١٤]

بين آذار ٢٠١٨ وكانون الأول ٢٠١٩، حددّت مصفوفة تتبع النزوح التبعة للمنظمة الدولية للهجرة ٢٩٢ موقعاً في مناطق الأصل، حاولت أسرة واحدة على الأقل العودة إليها، لكنها نزحت منها لاحقاً كما هو مبيّن في الشكل (٢). وهذه المواقع تقع في ستّ محافظات، هي: نينوى (١٦٦) تليها الأنبار (٦٩) وكركوك (٢١) وصلاح الدين (١٨) وبغداد (١٦) وأربيل (٢)، ولم يتم تحديد أي موقع في ديالى.

الشكل (٢): عدد مواقع النزوح الثانوي حسب محافظات الأصل (آذار ٢٠١٨ - كانون الأول ٢٠١٩)

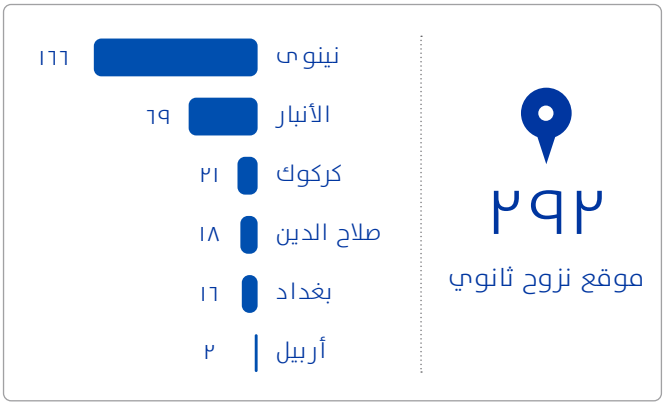

٨ تورتن ومارسدن، أخذ اللاجئين في رحلة؟ سياسة عودة اللاجئين إلى أفغانستان (كابول: وحدة الأبحاث والتقييم الأفغانية، كانون الأول ٢٠٠٢).

٩ مركز سيفار والهجرة المختلطة، الأحلام البعيدة؛ شادي سمناني، «العائدون في سوريا: إعادة الإدماج المستدام والحلول الدائمة، أم العودة إلى النزوح؟» مدرسة لندن للاقتصاد: مدوّنة مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٨/٢/١٥؛ أخذ اللاجئين في رحلة.

١٠ مركز رصد النزوح الداخلي IDMC، صموئيل هول، المجلس النرويجي للاجئين NRC، «العودة من أجل النزوح ثانية» (جنيف: IDMC، كانون الأول ٢٠١٧) جوديث مولرز، وديانا ترايكوفا، وتوماس هيرتسفيلد، وإيكزون باكرامي، « العودة القسرية والهجرة إلى كوسوفو: معالجة تحديات إعادة الإدماج الناجح»، معهد لايبنيز للتنمية الزراعية في الاقتصادات الانتقالية الطبعة ٣٣ (٢٠١٧) ؛ تورتن ومارسدن، أخذ اللاجئين في رحلة. إضافة إلى ذلك، أصدرت بعض المحافظات العراقية المضيفة للنازحين، كنينوى وصلاح الدين، أوامر لجميع النازحين غير المنتمين أصلاً إلى هذه المحافظات بالعودة إلى مناطقهم الأصلية. انظر جريدة المدى «قرار مجلس الأمن القومي العراقي بتطهير مخيمات نينوى من النازحين الذين هم من المحافظات الأخرى» ٤ أيلول ٢٠١٩.

١١ مركز سيفار والهجرة المختلطة، الأحلام البعيدة.

١٢ مركز رصد النزوح الداخلي IDMC، لا مكان للعودة إليه: استمرار بحث العراق عن حلول دائمة (جنيف: IDMC، تشرين الثاني ٢٠١٨) ؛ سوزان شميدل «العودة إلى أفغانستان: حل دائم أم تغير في المسؤولية ؟» مراجعة الهجرة القسرية ٣٣ (أيلول ٢٠٠٩).

١٣ مركز رصد النزوح الداخلي IDMC، عالقون في الوسط: البحث عن حلول دائمة في اتفاقية ما بعد السلام في كولومبيا (جنيف: IDMC، آذار ٢٠١٩)؛ IDMC، «العودة من أجل النزوح ثانية»

١٤ انظر على سبيل المثال، القائمة الرئيسية الشهرية للمخيمات في العراق، ومجموعة بيانات تدفق السكان التي تصدرها مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات، على الموقع الالكتروني: https://data2.unhcr.org/en/situations/iraq_cccm

نزحت ٦,١٧٤ أسرة (٣٧,٠٤٤ شخصاً) من هذه المواقع الـ ٢٩٢ للمرة الثانية. ويبين الشكل (٣) أدناه، الجدول الزمني لتحركات النزوح الثاني، وبشكل بارز في شهر آذار ٢٠١٨ نتيجة للتغيرات الأمنية التي حدثت داخل المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى بعد تشرين الأول ٢٠١٧. وارتفعت نسبة النزوح الثاني مرة أخرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩.

الشكل (٣): عدد الأسر التي نزحت ثانية بعد العودة حسب المحافظات والفترة الزمنية

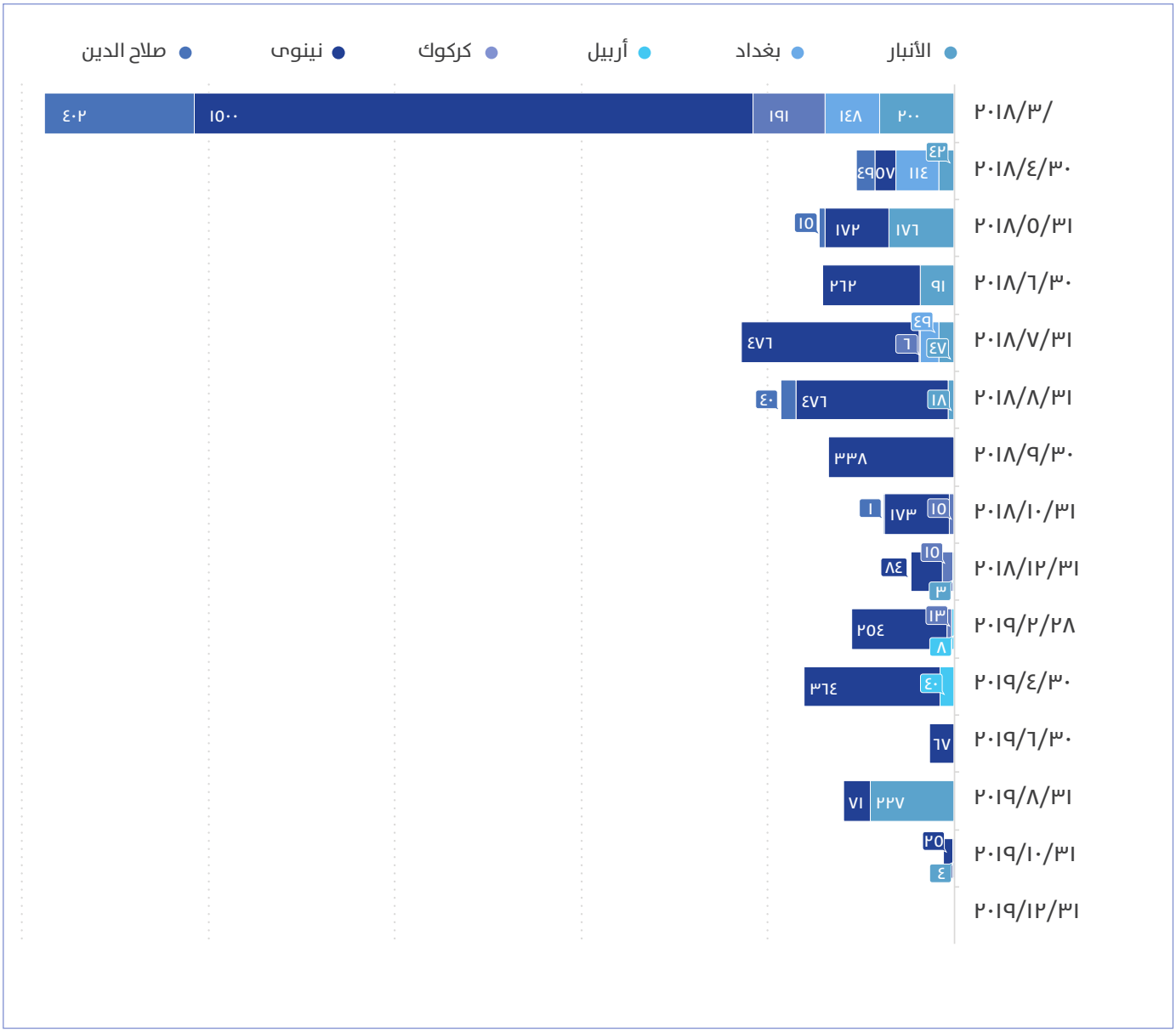

ويبين الشكل (٤) أدناه توزيع الأسر النازحة بعد العودة حسب الأقضية طوال فترة جمع البيانات. وتتركز النقاط الساخنة في محافظة نينوى، بوجود أعلى نسبة في أقضية تلعفر والموصل والحضر والبعاج، يليها قضاء تكريت في محافظة صلاح الدين. وبشكل عام، بلغ معدّل الأسر النازحة مرة أخرى في كل موقع ٢١ أسرة. مع ذلك، لم تنزح أكثر من عشر أسر مرة أخرى، والسبب هو أنّ النزوح الثانوي عادة ما يحدث على نطاق ضيّق، ولا يتعرض له سوى عدد ضئيل جداً من الأسر في هذه المواقع بينما تفضل غالبية الأسر البقاء. وفي المواقع الـ ٢١ التي شهدت نزوحاً ثانوياً جماعياً، نزح منها جميع العائدين إليها.

من الجدير بالذكر، أن ما يقرب من ٦٠٪ من الأسر البالغ عددها ٦,١٧٤ أسرة نزحت مرة أخرى إلى مواقع خارج المخيمات، بينما عاد ٣٦٪ منهم إلى مخيمات النازحين، أما نسبة ٤٪ المتبقية من تلك الأسر فنزحت إلى مناطق غير معلومة.

الشكل (٤): عدد الأسر النازحة ثانية بعد العودة لكل منطقة أصل

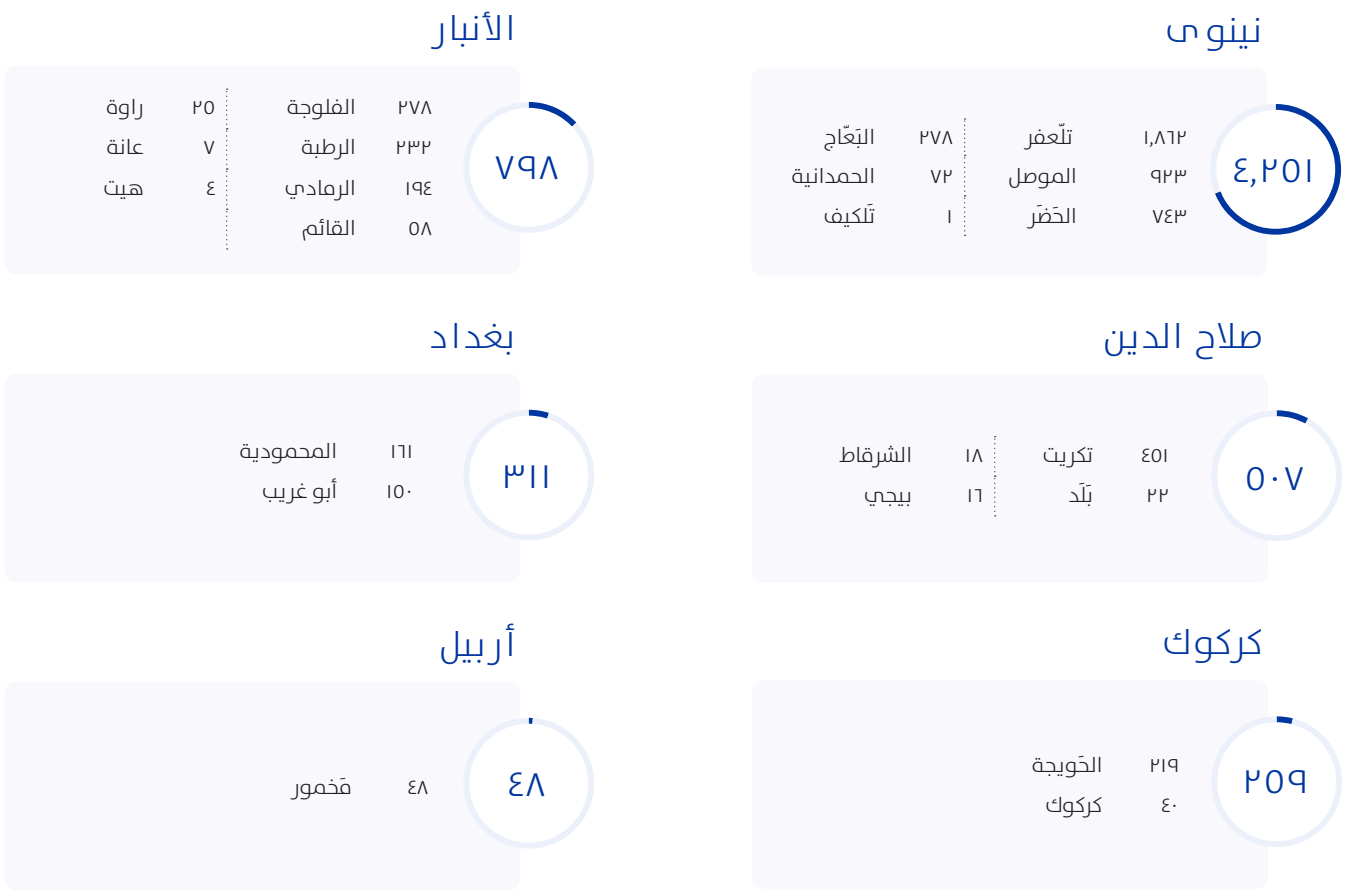

دوافع ومسبّبات النزوح الثانوي في العراق

لماذا تعتبر بعض المواقع أكثر عرضة من غيرها للنزوح الثانوي بعد العودة؟ وهل يمكن أن توجد ظروف سلبية مادياً واجتماعياً في تلك المواقع التي ينزح منها العائدون مقارنة بالمواقع التي يبقون فيها؟ يمكن استكشاف هذه الأسئلة بمزيد من التفصيل من خلال تحليل متعدد المتغيّرات وباستخدام البيانات المتحصّلة من الجولة السابعة لمؤشر العودة في تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٩. ويربط التحليل بين معايير مؤشر العودة وبين حالات النزوح الثانوي المُبلَغ عنها لـ ١,٧٥٤ موقع عودة في العراق. ومن بين المواقع التي تم تقييمها كجزء من مؤشر العودة، تم الإبلاغ عن حالات نزوح ثانوي في ١٢٪ منها خلال الثماني عشرة شهراً المنصرمة.[١٥]

ويعتمد التحليل على البيانات حول ظروف العودة، والتي تم جمعها من المقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين في كل المواقع، إضافة إلى توفيره إطار عمل أفضل لتحليل الظروف الشائعة التي تؤدي إلى نزوح ثانوي في العراق، ويسلّط الضوء على السياق والعوامل المترابطة التي من شأنها أن تؤثر على القرار بشأن البقاء في منطقة العودة، أو مغادرتها مرة أخرى. ومن شأن التحليل أن يوفّر أيضاً قاعدة أدلة إضافية لأصحاب المصلحة الذين يدعمون العودة الدائمة، لتحديد أفضل الخيارات والسياسات لمعالجة النزوح الثانوي.[١٦]

يتضمن النموذج الإحصائي المطوَّر ١١ مؤشراً مختلفاً يتعلق بظروف كل موقع، وهي: دمار المساكن، الخدمات الأساسية، التماسك الاجتماعي، تصورات السلامة، وجودة العودة. وتم دمج هذه البيانات مع مجموعة البيانات بشأن النزوح الثانوي بعد العودة، كما أسلفنا في هذا التقرير. ويعرض الجدول (٢) أدناه التأثير النسبي لكل مؤشر على إعادة النزوح. وأكثر المعايير التي تفسّر النزوح الثانوي، هو دمار المساكن في منطقة العودة، تليه ثلاثة مؤشرات أخرى، لكنها ذات تأثير أقل رغم أهميتها، وهي: وجود الأسر التي عادت غير طوعيا إلى مناطقها الأصلية، وعدم كفاءة الجهات الأمنية، والتوتر العام في حياة المجتمع.

١٥ كما هو موضح في القسم السابق، يبلغ إجمالي عدد المواقع التي تم تحديدها كمواقع نزوح بعد العودة هو ٢٩٢ موقعاً. ومع ذلك، نزح جميع الأهالي من ٢٢ موقعاً بشكل تام، وبالتالي لم يحدث أي تقييم لتلك المواقع، ما جعل العدد الإجمالي للمواقع المستخدمة في النموذج هو ٢٦٣.

١٦ من القيود الإضافية على هذا التحليل أنه لا يتوفر سوى القليل من المعلومات حول مواقع النزوح، قبل العودة أو بعد النزوح الثانوي. وبالتالي، فمن غير الواضح ما إذا كانت الظروف الإيجابية في النزوح تمثل عامل جذب كبير، وكيف يرتبط ذلك بالظروف السلبية. والإجابة على الأسئلة المتعلقة بديمومة العودة، تحتاج إلى مزيد من المعلومات حول الظروف المحيطة بقرار العودة ومدة بقاء الأسر قبل اتخاذها قرار النزوح مرة أخرى؛ لكن تلك المعلومات غير متوفرة في مجموعة البيانات.

الجدول ٢. التأثير النسبي لمؤشرات مؤشر العودة على النزوح الثانوي

المقياس	المعايير على الظروف المادية والاجتماعية في مناطق العودة	درجة التأثير على النزوح الثانوي
السَكَن	كثرة دمار المساكن	عالية
العودة غير الطوعية	بعض الأسر أجبرت على العودة	متوسطة
الأمن	عدم كفاية عدد الجهات الأمنية (٠ أو ١)	متوسطة
	الخوف من اندلاع العنف المسلّح أو المجتمعي	منخفضة
	وجود قيود على حرية حركة السكان	منخفضة
التماسك الاجتماعي	التوترات اليومية العامة في حياة المجتمع	متوسطة
	الرغبة في المصالحة المجتمعية	غير مهمة
سبل العيش	لازالت بعض الأعمال والمشاريع متوقفة	غير مهمة
	انعدام فرص العمل وسبل العيش	منخفضة
الخدمات العامة	ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية والمدارس الابتدائية	غير مهمة
	نقص المياه والكهرباء	غير مهمة

فيما يلي مناقشة أكثر تفصيلاً لتأثير فئة كل معيار:

- **السَكَن:** أهّم المؤشرات التي تفسّر لماذا تعاني بعض المواقع من النزوح الثانوي، هو كثرة دمار المساكن. وقد أثيرت هذه المسألة في جميع المواقع تقريباً، التي تشهد نزوحاً ثانوياً بمستويات ملحوظة من دمار المساكن بسبب الصراع. وعلى غرار دراسات الحالات العالمية الأخرى من النزوح الثانوي، تفتقر العديد من الأسر العائدة إلى معلومات دقيقة عن ظروف مساكنهم في منطقة الأصل، ما يدفعهم بالتالي إلى النزوح مرة أخرى. ويعّد دمار المساكن كذلك أحد الأسباب الرئيسية في بقاء النازحين في حالة نزوح مطوّل.[١٧]

- **طوعية العَودة:** تؤثر الطريقة التي يعود بها النازحون إلى موقع ما، بشكل كبير في النزوح الثانوي. فالمواقع التي عاد إليها بعض الأشخاص غير طوعيا، أكثر عرضة للنزوح الثانوي. وبدورها أثرّت العودة غير الطوعية في العراق على ديناميكيات العودة، خاصة بسبب إغلاق عديد من مخيمات النزوح خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، الأمر الذي لم يترك أي خيار للأسَر الساكنة في المخيمات سوى العودة إلى مناطق الأصل رغم سوء الظروف فيها، واضطرارهم بالتالي إلى النزوح منها مرّة أخرى.

- **الأمن:** أضيفت ثلاثة مؤشرات تتعلق بالظروف الأمنية إلى النموذج، وكل المؤشرات كانت تنبيء بالنزوح الثانوي؛ أحدها كان ذا تأثير معتدل نسبياً: بوجود عدد قليل من الجهات الأمنية في الموقع (٠ أو ١) كانت الأسر العائدة أكثر عرضة للنزوح الثانوي. أما المؤشران الآخران (قيود أو مخاوف الحركة بسبب العنف الجسدي الناجم عن هجمات داعش، والاشتباكات بين الجماعات المسلحة، أو الصراع العرقي الديني) فآثارهما أضعف نسبياً من الآخر.وبشكل عام، يبدو أنّ القضايا والمخاوف الأمنية، عوامل قوية مؤثرّة على حركات النزوح والعودة.

- **التماسك الاجتماعي:** كان مؤشر واحد فقط من مؤشرات التماسك الاجتماعي، دافعاً إحصائياً مهماً للنزوح الثانوي، رغم تأثيره المعتدل إلى حد ما. وتشير هذه النتيجة إلى أن المواقع التي تشهد توترات يومية تؤثر على حياة الأهالي، كانت أكثر عرضة لتجربة النزوح الثانوي. وقد يشير هذا المؤشر إلى تحديات أكبر لإعادة إدماج العائدين في مناطق الأصل نتيجة لقضايا التماسك الاجتماعي، إما بسبب الديناميكيات المحيطة بالأسر التي يشتبه بانتمائها إلى داعش، أو لوجود شكاوى متبادلة بين الباقين والعائدين. لكن لم يُعثرَ على قضايا مصالحة مجتمعية تدفع باتجاه النزوح الثانوي.

- **الخدمات الأساسية:** لم يكن أي مؤشر استخدم على توفير الخدمات الأساسية (التي تشمل الوصول إلى الرعاية الصحية أو المدارس الابتدائية، وكفاية المياه والكهرباء) ذا دلالة إحصائية. وبالتالي فإنّ تلك المؤشرات لا تلعب دوراً في تفسير سبب نزوح بعض الأسر العائدة مرة أخرى. ويمكن تفسير عدم وجود علاقة سببية بين توفير الخدمات والنزوح الثانوي، بحقيقة مفادها أنّه يمكن اعتبار استعادة الخدمات مسألة تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد تحقق الاستقرار والأمن الاجتماعي. وقد واجهت السلطات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية تحديات كثيرة في استعادة الخدمات الأساسية في المناطق التي لازالت تشهد أوضاعاً أمنية غير مستتبة.

- **سُبل العيش:** تم استخدام مؤشرين كمقياسين للنشاط الاقتصادي في مناطق العودة، هما: إعادة تأهيل المشاريع الصغيرة، وتوفير فرص العمل، رغم أنها لم يكونا ذوا دلالة إحصائية في السابق. وحيث أن المقياس الأول (إعادة تأهيل المشاريع الصغيرة) لم يكن ذا أهمية كبيرة، إلاّ أنّ الآخر (توفير فرص العمل) كان دافعاً ضعيفاً (لكنه ذو دلالة إحصائية) للنزوح الثانوي. وعليه، فإنّ تعزيز الانتعاش الاقتصادي في هذه المناطق، يمكن أن يساعد بشكل طفيف في التخفيف من خطر النزوح الثانوي. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون ذا تأثير أقل من المؤشرات السابقة للتماسك الأمني والاجتماعي.

١٧ المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة (RWG) والتقصّي الاجتماعي، أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطوّل في العراق (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة ، تشرين الثاني ٢٠١٨).

الملحق (١): تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (ICCG) للنزوح الثانوي

تمهيد

خلال الاجتماع الذي انعقد بتاريخ ٢٠ أيار، طلب الفريق القطري للعمل الإنساني (HCT) من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (ICCG) العمل على صياغة تعريف خاص، ومنهجية جمع بيانات متناسقة بشأن النزوح الثانوي.. وطُرِحَ الموضوع خلال اجتماع ICCG في ٢٤ أيار. ومن ثم تم الاتفاق على تشكيل مجموعة من أعضاء ICCG المهتمين، للعمل على صياغة التعريف ومنهجية جمع البيانات. وبتاريخ ٣٠ أيار اجتمعت اللجنة المؤلفة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ومصفوفة تتبع النزوح DTM التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ومجموعة العمل من أجل العودة RWG ومجموعة الحماية. وبعد الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات وانطباعات المجموعات الأخرى، أوصت المجموعة بما يأتي:

التعريف

«النازحون الذين نزحوا طوعاً أو قسراً من موقعهم الحالي للنزوح إلى موقع آخر للنزوح، وليس بمقدورهم الوصول إلى حلول مستدامة (على النحو الذي نصّت عليه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) ضمن إطار الحلول الدائمة للنازحين) وهم بحاجة إلى مساعدة إنسانية مستمرة».

الحالات المندرجة تحت هذا التعريف

يتبين من التعريف أعلاه، أنّ هناك أربع حالات يمكن اعتبارها حالات نزوح ثانوي على النحو التالي. يرجى قراءتها بالتوازي مع الاطلاع على الأشكال في الملحق ١.

- **الحالة (١):** النازحون الذين نزحوا طوعاً أو قسراً إلى موقع نزوح آخر، وليس بمقدورهم الوصول إلى حلول مستدامة.
- **الحالتان (٢) و (٣):** النازحون الذين عادوا طوعاً أو قسراً إلى مناطقهم الأصلية وليس بمقدورهم الوصول إلى حلول مستدامة؛ فيضطرون بالتالي إلى النزوح مرة أخرى إلى موقع النزوح الأول أو إلى موقع نزوح جديد.
- **الحالة (٤):** النازحون الذين عادوا طوعاً أو قسراً إلى مناطقهم الأصلية وليس بمقدورهم استئناف العيش في محل إقامتهم المعتاد السابق، ولا بمقدورهم الوصول إلى حلول مستدامة، فيضطرون بالتالي إلى النزوح مرة أخرى إلى موقع جديد داخل منطقتهم الأصلية.

منهجية جمع البيانات

- تم جمع البيانات عن الحالة (١) من خلال فريق إدارة وتنسيق المخيمات CCCM (عن طريق مزودي المعلومات الرئيسيين).[١٨]
- تم جمع البيانات عن الحالتين (٢) و (٣) من خلال فريق إدارة وتنسيق المخيمات CCCM ومصفوفة تتبع النزوح DTM (عن طريق مزودي المعلومات الرئيسيين بالنسبة للمخيمات، ومن خلال مصفوفة تتبع النزوح DTM (عن طريق مزودي المعلومات الرئيسيين) بالنسبة للمواقع خارج المخيمات.
- لا تتوفر أدوات لجمع البيانات عن الحالة (٤).

المضيّ قُدُماً

يُعتقَد أنّ من الأنسب تعريف الحالات الأربع أعلاه على أنها نزوح ثانوي. مع ذلك، ونظراً لاعتبارات أدوات تتبع النزوح، من الممكن حالياً تحديد

النزوح الثانوي فقط في الحالات (١) و (٢) و (٣) بوجود أدوات جمع البيانات الحالية. بينما تتطلب الحالة (٤) جمع البيانات على مستوى الأسرة، نظراً لعدم وجود أداة قياس بذلك، وعلى الأرجح لا يمكن استخدامها حالياً لأغراض دورة البرنامج الإنساني. وتجدر الإشارة أيضاً إلى عدم اعتبار النزوح الثانوي كوكيل عن»النزوح المطول» ولا يشير بالضرورة إلى وجود درجات عالية من الحاجة.

١٨ مزوّد المعلومات الرئيسي، هو الشخص الذي يعتبر أن يكون على دراية جيدة بالحالة. العقبة المحتملة أمام جمع البيانات من خلال مزودي المعلومات الرئيسيين هي عدم وجود معلومات دقيقة على مستوى الأسرة.

القيود

- هناك نازحون (أرقام غير معروفة) انتقلوا عدة مرات من موقع نزوح معيّن إلى موقع نزوح آخر، وكان من الصعب التعرف عليهم بأي طريقة شاملة.
- بوشر بجمع البيانات بشأن أجل النزوح الثانوي (DTM، CCCM) في كانون الثاني ٢٠١٨. لذلك، فمن الممكن أن تستبعد الأرقام بعض الأشخاص الذين كانوا نازحين ثانويين قبل تاريخ البدء بجمع البيانات.

حالات النزوح الثانوي

- الحالة (١)

- الحالة (٢)

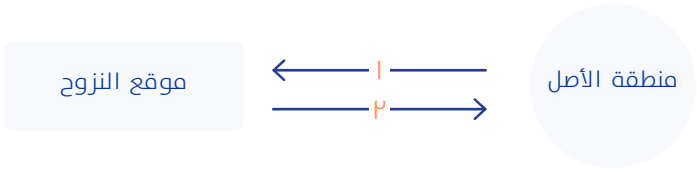

- الحالة (٣)

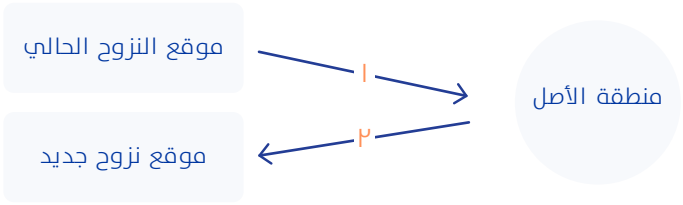

- الحالة (٤)

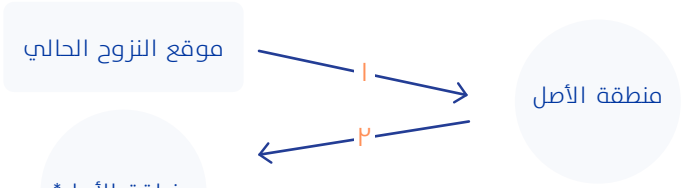

* محل إقامة مختلف

السلسلة المواضيعية لمؤشر العودة

الموجَز الثالث

النزوح الثانوي:
استقصاء النزوح الثانوي بعد محاولة العودة في العراق

شباط ٢٠٢٠

المُنظّمة الدّولية للهجرة – العراق

المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة - بعثة العراق
المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان 2)
المنطقة الدولية ، بغداد ، العراق

+٣٩٠٨ ٣١٠٥ ٢٦٠٠

iraqdtm.iom.int
iraq.iom.int

iomiraq@iom.int
iraqdtm@iom.int

@IOMIraq

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما المستمر.

٢٠٢٠ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن تحريري مسبق من الناشر.

عَدَم مسؤولية

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

جميع الخرائط الواردة في هذا التقرير هي لأغراض التوضيح فقط. والأسماء والحدود المذكورة فيها لا تعني المصادقة الرسمية على هذه الخريطة أو قبولها من قبل المنظمة الدولية للهجرة.